لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتحقيق المصالحة والسلام:

لجنة الحقيقة والمصالحة لجنوب إفريقيا

د. بوقرين عبد الحليم؛ د. سالم حوة

جامعة الاغواط؛ جامعة غرداية- الجزائر

halim.ma@yahoo.fr

salem.haoua@gmail.com

Truth commission as a tool to establish peace and reconciliation: South African peace and reconciliation

الملخص: لقد طرحت مسألة مواجهة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات المكثفة لحقوق الإنسان نفسها أمام تزايدها وعجز المقاربة القضائية لأن المحكمة الجنائية الدولية لا يمكنها التصدي لها، لذلك كان لزاما البحث في مقاربة تساعد المحكمة الجنائية في التصدي لتلك الانتهاكات.

تمثل العدالة الانتقالية المقاربة المثلى كونها تعتمد الجمع بين تحقيق المصالحة وإعادة السلم والأمن المفقودين عبر إقامة لجان الحقيقة وهي لجان شبه قضائية مستقلة تنشئها دولة ما للتحقيق في أعمال عنف جسيمة حدثت في تاريخ ليس يبعيد بغرض الكشف عن أسبابها ونتائجها وصوغ الافتراضات والحلول الملائمة وتضمينها في تقرير نهائي.

الكلمات المفتاحية: الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني الانتهاكات المكثفة لحقوق الإنسان العدالة الانتقالية ، المصالحة ، السلم ، لجان الحقيقة.

Abstract: Modern states face widespread violation of humanitarian law and human rights. The efforts toward criminal justice are not enough because those post-conflict societies are confronted the challenges of national transitions so judging the heinous crimes of the past mustn't compromise the country's future.

Truth commissions especially the South African one appears as the best approach to consolidate peace and reconciliation. So the following article tells the powerful story of victims, perpetrators, truth commission staff members, and other actors faced with the challenge of uncovering and then revealing the truth. The objective must be a successful transition from civil strife to peaceful coexistence and democracy.

Key words: widespread violation of humanitarian law, human rights, national transition, Truth commissions, peace, reconciliation, democracy.

المقدمة:

طرحت إشكالية قمع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات المكثفة لحقوق الإنسان نفسها بقوة على الرأي العام الرسمي كما الفقه في فترة التسعينات بسبب المعطين التاليين؛ أولاً اندلاع عدد كبير من النزاعات المسلحة الداخلية بسبب مطالب قومية وعرقية ودينية، تتميز هذه النزاعات بمستوى عنف رهيب بما يفاقم الانتهاك المنظم والجسيم لحقوق الإنسان الذي كان المدنيون هم أكثر المتضررين، شكلت هذه النزاعات المسلحة تهديداً على السلم والأمن الدوليين من حيث التأثير على البنية السياسية للمجتمع الدولي ومصصلحة الدول، لكن بلورة حل سياسي ووضعه حيز النفاذ يعتبر أمراً مستحيلاً لأن توافر إجماع دولي أمر صعب حيث

أن بعض القوى العظمى والإقليمية لها دور فاعل في هذا النزاع¹، ثانياً تهاوي الأنظمة العسكرية الاستبدادية في أمريكا اللاتينية بعد سنوات من القمع الدموي والاختفاء القسري لمئات الآلاف من المعارضين، قامت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في 1992 بتكليف السيد " لويس جوانيه " كمقرر خاص لصوغ تقرير حول المبادئ الأساسية لحماية وترقية حقوق الإنسان عبر محاربة ظاهرة الإفلات من العقاب لكن التقرير الذي تقدم به في 1997 لم يعتمد ، أعادت اللجنة تعيين مقرر خاص تمثل في السيدة " ديان اورنتليشر Diane Orentlicher " لكن التقرير الذي تقدمت به لم يعتمد هو الآخر²، لم يمنع هذا الرفض الرسمي من تحذر آلية العدالة الانتقالية وقرينة ذلك العدد الكبير من الدول التي اعتمدها لتحقيق مصالحة وطنية تنهي نزاعاً مسلحاً داخلياً أو حكماً ديكتاتورياً هذا الواقع الدولي يدفعنا للتساؤل عن العدالة الانتقالية من زاوية ماهية لجان الحقيقة من خلال تقييم عمل لجنة الحقيقة والمصالحة لجنوب إفريقيا.

1 - مفهوم لجان الحقيقة

تعرف لجان الحقيقة بأنها لجنة تفصي الحقائق ولجان تفصي الحقائق هي هيئات رسمية مؤقتة غير قضائية معنية بتفصي الحقائق وتتولى التحقيق في نخط انتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الإنساني التي ارتكبت على امتداد عدد من السنين . وتتبع هذه الهيئات نهجا يركز على الضحية وتختتم أعمالها بتقديم نهائي يتضمن ما توصلت إليه من حقائق وما تتقدم به من توصيا³، كما يمكن أن تعرف ب " لجنة خاصة مستقلة تنشئها دولة ما للتحقيق في أعمال عنف جسيمة حدثت في تاريخ ليس ببعيد بغرض الكشف عن أسبابها ونتائجها وصوغ الاقتراحات والحلول الملائمة وتضمينها في تقرير اللجنة العلني"⁴.

ظهرت أول لجان الحقيقة في الأرجنتين المعروفة بلجنة الاختفاء القسري CONADEP " في 1982 ثم تضاعف عدد لجان الحقيقة بدءاً في التسعينات في السلفادور ، الشيلي ، البيرو ، جنوب إفريقيا ، ليبيريا ، تيمور الشرقية وكينيا... الخ ، يعزى الانتشار الواسع للجان الحقيقة إلى عديد الأمور الإيجابية والتي فصلها في الآتي ؛ - المساعدة على تفعيل العدالة عبر تجاوز العدالة القمعية لأنه يصعب تحقيقها لجملة عوامل موضوعية كصعوبة جمع الأدلة والكلفة المالية والوقت الطويل والنتائج غير المضمونة ، يوفر عمل لجان الحقيقة فرصة للجنة للتوبة والتصالح مع الذات ومع الآخر عبر الاعتراف بالأفعال التي ارتكبوها وهي في الغالب جرائم يصعب إثباتها ، تقوم هيئة القضاة بإدانة المتهم وتصدر عقوبة يتم وقف تنفيذها لذلك هي لا تختلف عن العفو الذي تصدره السلطة التنفيذية بدون أن ينفذ المدان عقوبته أو بعد قضاء مدة من محكوميته.

- تحقيق اعتراف بكرامة الضحايا من حيث عدم قتلهم مرتين عبر الكشف عن مصيرهم من طرف الحكومة وقوات المعارضة وهو ما يساعد على ؛ اولا حل وضعيتهم القانونية عبر تأكيد وفاتهم ومنح أهاليهم شهادة وفاة رسمية ، ثانيا منح الضحايا مكانة اجتماعية وقانونية كاعتبارهم شهداء الوطن ، ثالثا بناء معالم ونصب في أماكن قتل الضحايا أو في المتاحف لتخليد ذكرى الضحايا ، رابعا تقدير تعويض مالي كاف يضمن العيش الكريم لأسرهم ومن في كفالتهم .

- كسر حاجز الصمت حيث يمكن عمل لجنة الحقيقة من تقديم كل طرف لروايته للأحداث من خلال ما يملكه من وثائق وأرشيف ومعلومات ووقائع، سيتم تحليل رواية كل طرف للأحداث ثم يتم صوغ رؤية تجمع مختلف هذه الروايات في تقرير يكشف

الحقيقة ويصبح جزءا من التاريخ الرسمي للبلد الذي يشكل هوية مواطنيه، والأهم سيعود هذا المسار بالنفع على المجتمع تحقيق حوار مجتمعي تكون من نتائجه التنفيس عن الغضب و الألم والعنف الذي ولدته الأحداث وهو ما يظهر أهمية المصالحة بما يسهل على كل طرف بالعمو وتجاوز من كان مخطئا ومن كان مصيبا وهو ما يعني إخماد النزاع بشكل نهائي.

– الجمع الدقيق لكل المآسي عبر جمع وأرشفة كل تفاصيل الوقائع من قتل من متى وكيف حتى لا ينسى هذا الجيل والأجيال التي تليه جسامة الأحداث لأن ذلك هو ضمانة عدم تكرارها⁵.

– إصلاح النظام السياسي عبر التأسيس لتعددية سياسية حقيقية تشمل الجميع ولا تستثني أو تعزل طرفا وتوفر إطارا سلميا لاحتواء وتفعيل التنوع السياسي مع العمل على قيام مجتمع مدني فاعل عبر التشجيع المالي والمادي للمجتمع المدني⁶.

2 – مبررات اللجوء إلى لجان الحقيقة

يمكن أن نفسر اللجوء المتزايد للجان الحقيقة في المبررات التالية؛

2 – 1 عدم كفاية آلية الهيئات القضائية لحل النزاعات المسلحة

إنشاء محاكم جنائية دولية كالمحاكم الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة ورواندا أو المحاكم الجنائية المدولة كالمحكمة الخاصة بسيراليون ومحكمة كمبوديا رغم أن عملية المتابعة الجنائية يؤدي إلى معاقبة الأفراد الذي تسببوا في هذه الجرائم وليس كما في السابق إسنادها إلى الدول والشعوب والجماعات، إن تحقيق إسناد فردي لهذه الجرائم والأفعال الرهيبة التي ارتكبت بعدما كانت تتهم جماعة قومية بأكملها كالصرب أو الكروات أو حتى الهوتو ثم إيقاع العقاب المناسب وهو ما سيؤدي إلى الحد من

ظاهرة الإفلات من العقاب حاضرا والقضاء عليها مستقبلا⁷، تسهم المقاربة القضائية كذلك في تحقيق المصالحة وتناسي الأحقاد والضغائن وتجاوز الآلام، لكن يجب أن لا ينحصر الأمر في الآليات القضائية فقط وذلك للأسباب التالية:

- يفتقد الإدعاء في القانون الدولي الجنائي لصفات الحياد والنزاهة والبراغماتية حيث أن الثابت هو تعسف الإدعاء في ممارسة اختصاصاته الواسعة نتيجة للجمع بين اختصاص التحقيق واختصاص الاتهام، أدى هذا التعسف بالإدعاء إلى قراءة غير موضوعية لأحكام الأنظمة الأساسية وإصرار المدعي المحكمة الجنائية الدولية على التحقيق في الحالات الأفريقية ما جعل العديد يصف المحكمة بالمحكمة الجنائية الإفريقية وذلك يقدر في مشروعية المحكمة ويقلل من مصداقيتها بل وقد يعتبره البعض أنه قرينة قاطعة على أن العدالة الدولية تكيل بمكيالين وأداة سياسية تستخدمها الدول الكبرى لخدمة مصالحها عبر تهريب الدول الصغرى.

- تحتاج المحكمة الجنائية إلى موارد مادية ضخمة. يستنزف القضاء الدولي عموما والقضاء الجنائي الدولي خصوصا موارد مالية هائلة⁸، لقد بلغت ميزانية المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة في 2003 / 2004 حوالي مليون دولار في حين بلغت ميزانية المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا 187 مليون دولار، اقتطعت هذه المبالغ الخرافية من ميزانية الأمم المتحدة وسيؤثر ذلك لا محالة على أداء المنظمة الأممية وعلى فرض أن الموارد المالية متوفرة أليس من الأحسن استخدامها في برامج تنمية أو إغاثة، ثانيا المقابل الذي أنتجته هذه المحاكم كان جد متواضعا إن لم نقل هزيبا حيث لم تؤدي محاكمة وإدانة المذنبين إلى تفعيل المصالحة الوطنية وتجاوز الأزمة في يوغسلافيا

السابقة كما في رواندا بل تبقى الوضعية السياسية غير مستقرة وكأن الأمر يتعلق باستراحة محارب .

- تحتاج المحاكمة الجنائية إلى كثير من الوقت حيث تعاني الدعوى الجنائية الدولية من الصعوبات التالية : كصعوبة القيام بعملية التحقيق والتحري وندرة الشهود وذلك لانعدام الأمن وذلك لأن مناطق التحقيق تكون في دول شهدت نزاعات مسلحة طويلة الأمد حيث تسيطر الجماعات المسلحة على مناطق وتكون السلطة المركزية ضعيفة هذا ما يصعب من التنقل ويجعل المحققين في حاجة إلى حراسة ومرافقة أمنية ، قصور يتمثل في التأخير في إصدار أمر الاعتقال أو الحضور ، كما يستغرق استصدار أمر الاعتقال أو الحضور فترة زمنية طويلة نسبيا ما ينعكس سلبا على الدعوى الجنائية ويتسبب في إطالة أمدها⁹ ، وأخيرا تحفظ عدد كبير من الدول في التعاون مع المحاكم الجنائية الدولية لذلك نجد أنها لا تجيب طلبات الاعتقال وتسليم متهمين ، تقديم معلومات ووثائق بحوزتها المقدمة إليها .

2 - 2 غموض الأحداث والوقائع

يؤدي اختلاف سياسي كافتتاح ديمقراطي غير مدروس أو ثورة متطرفة وعدم قدرة النظام السياسي على تحمله إلى تشقق الوحدة الوطنية ويتجلى ذلك في قمع عنيف للسلطة ومن يدعمها ضد المعارضة السلمية أو يتحول الأمر نزاع مسلح داخلي بين السلطة ومن يدعمها والمعارضة ومن يدعمها قد يذهب بالدولة ومؤسساتها السياسية والإدارية وحتى الاقتصادية، يكون الوضع في فترة الأزمات معقد من حيث عدم كفاية النوايا الطيبة لتدخل أطراف إقليمية ودولية، وغياب المنطق والعقل حيث ينحصر السلوك في رد الفعل السلبي والذي يكون الضحايا فيه هم المدنيون الذين هم عنصر

حسم النزاع لذلك يصبحون وقود هذا النزاع حيث أن كل فريق يسعى لاستمالة المدنيين إليه ولا يتورع في سبيل تحقيق ذلك بالقيام بأبشع أفعال؛ الإبادة والخيانة وإصاقها بالطرف الآخر .

2 - 3 عدم تلاؤم العفو مع مقتضيات العدالة واحترام حقوق الإنسان

تعتقد كل الأنظمة الجنائية الوطنية مفهوم العفو الذي يقصد به حظر الملاحقة الجنائية ضد أشخاص أو فئات معينة من الأشخاص فيما يتعلق بسلوك إجرامي محدد ارتكب قبل اعتماد حكم العفو أو إبطال أي مسؤولية قانونية سبق إثباتها بأثر رجعي¹⁰ ، العفو هو إجراء سنوي يمنح كاختصاص حصري للسلطة التنفيذية كرئيس الجمهورية ، رئيس الحكومة أو السلطة القضائية كقاض فرد أو هيئة قضاة جماعية يكون مضمون الصفح العفو عن مجرم مدان أو مجرمين مدانين من تنفيذ العقوبة الصادرة بحقه أو بحقهم بشكل كامل أو جزئي ، منح العفو لا يعني تدخلا واعتداء على اختصاص السلطة القضائية وذلك لأنه أولا لا يمحو الإدانة التي تستند إليها تلك العقوبة ثانيا هو إجراء يهدف إلى تحقيق التأهيل والاندماج الاجتماعي للمدان لأنه يتطلب قيام الأخير بحسن سيرة وسلوك ، انتقل مصطلح العفو حديثا إلى القانون الدولي كنتيجة مباشرة للنزاعات المسلحة غير الدولية والحروب الأهلية التي تتميز أولا بمستوى عنف جسيم لأن كل الأطراف لا تتورع عن إتيان كل الأفعال من قتل واغتصاب وسلب ، ثانيا استحالة الحسم العسكري ما يجعل الحل هو اتفاق سياسي يجمع كل أطراف النزاع بلا غالب أو مغلوب ما يستلزم إعفاء الجميع من المقاضاة الجنائية وذلك عبر صوغ قانون يصادق عليه البرلمان ويستفتي عليه الشعب ، يكون العفو محدد وبأثر رجعي يمتد منذ بداية النزاع وينتهي بتاريخ صوغ اتفاق ودخوله حيز

النفاز ويمكن أن يكون العفو مشروطاً بتسليم السلاح والتعهد بعدم حمله ثانية ، يرفض الفقه والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية التي تنشط في مجال حقوق الإنسان إجراء العفو رغم تزايد لجوء الدول إليه وذلك لأنه ؛

- يتناقض مع مبادئ العدل والإنصاف ويتنافى مع قواعد القانون الدولي حيث يشترط عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان كالاتفاقية الأوروبية والقانون الدولي الإنساني كاتفاقية الإبادة واتفاقية التعذيب أن تضمن الدول الأطراف معاقبة مرتكبي جرائم معينة إما باتخاذ إجراءات جنائية بحق الجناة المشتبه بهم في محاكمها المحلية أو بإرسال المشتبه بهم إلى ولاية قضائية أخرى مناسبة لمقاضاتهم .

- ينتهك حق الضحايا في المعرفة للضحايا ولأسرهم ، بغض النظر عن أي إجراءات قضائية، حق غير قابل للتقادم في معرفة الحقيقة بخصوص الظروف التي ارتكبت فيها الانتهاكات وبخصوص مصير الضحية في حالة الوفاة أو الاختفاء.

- انتهاك الحق غير القابل للتصرف في معرفة الحقيقة لكل شعب حق غير قابل للتصرف في معرفة الحقيقة عن الأحداث الماضية المتعلقة بارتكاب جرائم شنيعة وعن الظروف والأسباب التي أفضت ، نتيجة الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية لحقوق الإنسان إلى ارتكاب هذه الجرائم وتقدم الممارسة الكاملة والفعالة للحق في معرفة الحقيقة ضماناً حيويّاً لتفادي تجدد وقوع هذه الانتهاكات.

رفضت المحاكم الجنائية الدولية هذا الإجراء لأنه يناهض العدالة ويكرس الإفلات من العقاب حيث أكدت الغرفة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية ببوغوسلافيا السابقة عن رأيها أن العفو الوطني الصادر بشأن جرائم أساس حظرها قاعدة من القواعد الآمرة كجريمة التعذيب هو عفو غير معترف به قانوناً على الصعيد الدولي ؛ أولاً لأن الحقيقة

حظر التعذيب بموجب قاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي آثاراً أخرى على مستوى العلاقة بين الدول وعلى المستوى الفردي فعلى مستوى العلاقة بين الدول يفيد هذا الحظر في إزالة الشرعية الدولية عن أي فعل تشريعي أو إداري أو قضائي يجيز التعذيب وإذا نشأ وضع من هذا النوع فإن التدابير الوطنية التي تنتهك هذا المبدأ العام وأية أحكام تعاهدية ذات صلة ستستدعي الآثار القانونية المشروحة أعلاه ولن تحظى باعتراف قانوني دولي ، ثانياً يمكن للضحايا المفترضين إقامة دعوى بهذا الشأن إذا كانت لديهم الأهلية القانونية لذلك أمام محكمة مختصة دولية أو هيئة قضائية وطنية بغية المطالبة بإعلان الإجراء الوطني المقصود غير قانوني دولياً ، كما يمكن للضحية رفع دعوى مدنية لجبر الضرر أمام محكمة أجنبية ، ومن ثم المطالبة في جملة أمور بإسقاط القيمة القانونية للإجراء الوطني الذي يجيز التعذيب والأهم من ذلك هو أن مرتكبي التعذيب الذين يتصرفون بمقتضى التدابير الوطنية المعنية أو المستفيدين من هذه التدابير يمكن مع ذلك تحميلهم المسؤولية الجنائية عن التعذيب سواء في دولة أجنبية أو في دولتهم نفسها في ظل نظام لاحق¹¹ ، تؤكد الممارسة الأمية ذلك حيث أبدى الأمين العام للأمم المتحدة رفضه لاتفاق " لومي " لأنه يمنح الجناة عفواً خاصة وإن القانون الدولي الجنائي يرفض منح العفو عن المتابعة الجنائية لمرتكبي جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية¹² ، اعتنقت المحكمة الجنائية الدولية لسيراليون الرأي الرافض للعفو وذلك لأن مبدأ السيادة يمنح الدولة تحديد اختصاص قضائها الوطني ولا يمتد إلى قضاء الدول الأخرى¹³ .

أكدت دياحة المحكمة الجنائية الدولية الآتي : " إذ تؤكد أن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره يجب ألا تمر دون عقاب وأنه يجب ضمان مقاضاة مرتكبيها

على نحو فعال من خلال تدابير تتخذ على الصعيد الوطني وكذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي وقد عقدت العزم على وضع حد لإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب وعلى الإسهام في منع هذه الجرائم وإذ تذكر أن من واجب كل دولة أن تمارس ولايتها القضائية الجنائية على أولئك المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية " . نستشف من ذلك اعتناق المحكمة الجنائية الدولية مقاربة تفعيل المتابعة الجنائية ومحاربة ظاهرة الإفلات من العقاب التي يمثل العفو وسيلتها الأساسية .

2 - 4 إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي

يستلزم تكريس المصالحة نظام سياسي ديمقراطي تعددي لا يمكن تحقيق ذلك عبر تلميع واجهة النظام عبر إزاحة أركان النظام كرئيس الجمهورية وكبار الوزراء والقادة العسكريين ولكن يستلزم إحداث قطيعة مع النظام البائد عبر التأسيس لديمقراطية تعددية تقوم على أحزاب معارضة حقيقية تتداول على السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة وسلطة قضائية مستقلة ومؤسسات مجتمع مدني فعالة .

3 - لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا أنموذجا

تمثل " لجنة الحقيقة والمصالحة Truth commissions and reconciliation " التي اعتمدت في جنوب إفريقيا أبرز تطبيقات لجان الحقيقة حيث أنشئت لتجاوز الإرث الكبير الذي خلفه 45 سنة من النظام العنصري و30 سنة من نضال المؤتمر الوطني الإفريقي المتمثل في؛ مجازر، تعذيب، سجن نشطاء لفترات طويلة وتمييز اقتصادي واجتماعي لملايين المواطنين السود، بدأت فكرة إنشاء اللجنة في 1992 وأخذت شكلا رسميا بعد انتخاب الرئيس " نيلسون مانديلا " في منصب الرئاسة في 1994 لقد استغرقت فكرة اللجنة سنوات وعقد مؤتمرات دوليين للإحاطة بتجارب

العدالة الانتقالية التي تمت في مختلف الدول ، تم إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة بموجب قانون ترقية الوحدة والمصالحة الوطنية بعد مصادقة البرلمان عليه في منتصف 1995 ، تتكون عضوية اللجنة من 17 عضو يتم اختيارهم من المواطنين ذوي المكانة العلمية والاجتماعية المرموقة ويرأسها القس " ديسموند توتو " بالإضافة إلى 300 موظف ورصدت ميزانية 18 مليون دولار سنويا و4 مقرات موزعة في عدة مناطق، تملك اللجنة سلطة التحقيق والتحري ويمكنها إصدار أوامر ملزمة للحضور وتقديم أدلة، تنقسم اللجنة إلى ثلاث لجان هي؛ لجنة التقصي عن انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت بين سنتي 1960 – 1994، لجنة العفو، لجنة جبر الأضرار وإعادة الاعتبار، بدأ عمل لجنة المصالحة في 1996 على النحو التالي ؛

3 - 1 لجنة التقصي عن انتهاكات حقوق الإنسان

لجنة التقصي عن انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت بين سنتي 1960 – 1994، قامت اللجنة بسماع شهادة 21000 شخص يتوزع بين ضحية وشاهد مثل منهم 2000 في جلسة عامة علنية تحضرها وسائل الإعلام المكتوبة ويتم نقل 4 ساعات من الجلسات وتقرير يومي في نشرة الأخبار الرئيسية عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، يمكن للجنة أن تعقد جلسات خاصة تتعلق بمؤسسة ما أو موضوع بعينه مثل؛ قطاع الإعلام، قطاع الصحة، قطاع السجون... الخ، يتهم البعض اللجنة بتفضيلها المصالحة عن البحث عن الحقيقة وكشفها وذلك لأنها أحجمت عن استدعاء كبار القادة العسكريين في نظام الميز العنصري والمؤتمر الوطني الإفريقي تؤكد هنا حقيقة أن اللجنة لا تريد أن تتسبب في اندلاع أحداث عنف بسبب إصدارها أوامر مثول كما في حالة زعيم حركة " زولو انكاتا " وزير الداخلية " Mangosuthu Buthelezi "،

لكن اللجنة استمعت إلى أشخاص ذوي مكانة سياسية كبيرة مثلا زوجة الرئيس مانديلا " Winnie Madikizela Mandela " حول ارتكابها أفعالا إجرامية وتسبب ذلك في انتهاء مستقبلها السياسي ، والرئيس الأسبق " بوثا P. W. Botha " الذي رفض الامتثال لأمر الحضور الذي وجهته اللجنة فكان أن قررت اللجنة محاكمته على أساس معرفته وموافقته على القمع المنظم للمعارضين وتمت إدانته بسنة مع وقف التنفيذ وغرامة مالية تقدر 2000 دولار¹⁴.

قامت اللجنة في أكتوبر 1998 بإصدار تقريرها النهائي في خمس مجلدات واتبعت بتقرير تكميلي في 2002 في مجلدين لم تكتف التقارير بإدانة الحكومة بل أدانت أعمال المؤتمر الإفريقي التي كانت تعتبر أن مقاومة ومحاربة الميز العنصري تسبغ على أعمالها الشرعية لذلك تحفظ أطراف النزاع حوله بل سعي كل طرف إلى عرقلة خروجه¹⁵ ، كما جاء رد فعل الحكومة باهتا حيث لم تبدي حماسة للتقرير ولا الرغبة في تفعيل اقتراحات اللجنة .

2-3 لجنة العفو

تقوم لجنة العفو بتقرير العفو عن الجناة الذين يقومون بالاعتراف علنيا أمام اللجنة بالجرائم الجسيمة ذات الدافع السياسي التي اقترفوها في الفترة الممتدة بين 1960 - 1994 مع الخضوع لاستحواب أعضاء اللجنة وهيئات الدفاع التي تمثل الضحايا وعائلاتهم، تلقت اللجنة 7115 طلبا للعفو لكنها بعد دراستها رفضت 4500 طلب بسبب افتقارها للمبرر السياسي لان أصحابها كانوا مسجونين يقضون حكما باتا لارتكابهم جرائم حق عام لا علاقة لها بالجرائم التي تدخل في اختصاص اللجنة ، تقوم اللجنة بعد قيام الشخص المعني بالكشف الكامل عن الوقائع بتقدير مدى

استفادته من العفو على أساس توافر معيار التناسب بين الفعل والهدف السياسي أي علاقة بين الجريمة والوضع السياسي لذلك تستثني اللجنة كل الجرائم التي تمت تحقيقا لمنفعة أو لغرض شخصي¹⁶ ، كما لا تشترط اللجنة إبداء الشخص المعني أسفه وندمه على ما فعل في السابق وتعهد به بعدم تكراره مستقبلا ، جاءت حصيلة عمل اللجنة على النحو التالي ؛ 1167 متهم منحوا عفو كاملا و 145 متهما منحوا عفو جزئيا وهي أحكام أكدتها المحكمة الدستورية بعد طعن عائلات الضحايا في دستورية عفو اللجنة ، انتقد عمل لجنة العفو من طرف الفقه لأنه عجز عن تحقيق الهدف الأساسي وهو معرفة الحقيقة وذلك ؛ أولا لأنها لا تملك اختصاص البحث والتحري ولم تستخدم جيدا مكنة إصدار أوامر المثول وتقديم الأدلة ، ثانيا لأن المتهمين لم يكشفوا إلا الحقائق والوقائع التي يعلمون أن البحث والتحري قد يكشفها¹⁷ ، ثالثا تدخل الحكومة جعل اللجنة عاجزة عن دفع أو إقناع كبار القيادات السياسية والعسكرية للحكومة والمؤتمر الوطني الإفريقي للإقدام على طلب العفو لأنها هي أكثر الأطراف التي ارتكبت الجرائم¹⁸ .

3 - 3 لجنة جبر الأضرار وإعادة الاعتبار

قامت لجنة جبر الأضرار وإعادة الاعتبار بوضع قوائم اسمية للضحايا الذين يستفيدون من التعويضات كما وضعت برنامجا يبين كيفية تقدير التعويضات، لكن غياب الإرادة السياسية للحكومة حال دون تجسيدها على ارض الواقع.

أنهت لجنة الحقيقة عملها بصوغ تقريرها النهائي الذي جاء في مرحلتين ؛ أولا خمس أجزاء في أكتوبر 1998 ونجحت في إصدارها رغم المعارضة السياسية الحادة بسبب رفض الرئيس دوكلرك ذكر اسمه في التقرير ورفض المؤتمر الوطني الإفريقي لمضمونه

أدى ذلك إلى إحجام الحكومة عن الالتزام بتنفيذ التوصيات التي ضمنتها لجنة الحقيقة في تقريرها¹⁹، ثانياً أكملت لجنة الحقيقة تقريرها النهائي صوغ الجزء السادس والسابع في 2002 وأصدرته في 2003.

الخاتمة:

نستخلص في ختام هذه المداخلة النقاط التالية ؛

- تمثل لجنة الحقيقة والمصالحة أنموذج اللجنة القوية التي يمكن أن تسهم بفعالية في تجاوز انتهاك جسيم وكثيف لحقوق الإنسان بسبب نزاع مسلح غير دولي أو نظام استبدادي لأنها تملك اختصاص البحث والتحري، إصدار أوامر لمثول الشهود والمتهمين واتخاذ إجراءات لحماية الشهود.

- يعاب على لجنة جنوب إفريقيا منحها العفو مقابل الإدلاء بشهادته والكشف عن الوقائع ، نعتقد أن الأفضل هو الإبقاء على تجريم الشخص ولكن يتم تعليق تنفيذ العقوبة مقابل الكشف عن الوقائع ، إبداء الأسف والندم والاعتذار للضحايا بل وحتى دفع تعويض رمزي والقيام بعمل ذا فائدة اجتماعية.

- نعتقد أن إصدار تقرير نهائي للجنة الحقيقة والمصالحة لا يكفي لإنصاف الضحايا وتجريم الجناة بل يجب أن تعتمد كتاريخ رسمي يدرس في المدارس، كما يجب أن يدعم بوسائل أخرى؛ بناء نصب وجماديات، إصدار طوابع بريدية، تسمية سباحات ومؤسسات ثقافية.

- نعتقد أن نجاح عمل لجنة الحقيقة يتطلب إيمان واقتناع أجهزة الدولة خاصة الحكومة بحيوية عمل اللجنة وضرورة إنجاحه عبر عدم التدخل في أعمالها بل وتقديم كل

التسهيلات والالتزام بتنفيذ التوصيات والمقترحات التي تصدرها اللجنة في تقريرها الختامي.

- نعتقد أن نجاح عمل لجنة الحقيقة مرهون بعمل بعدي تقوم به الحكومة ومنظمات المجتمع المدني أولاً لوضع توصيات اللجنة حيز التنفيذ ومراقبة مدى تحقيقها وثانياً مواجهة المسائل المتعلقة بالسلم والمصالحة التي لم تتطرق لها اللجنة بوضع سياسات وبرامج لمعالجته.

المراجع:

- شيندلر ديتريش، أهمية اتفاقيات جنيف بالنسبة للعالم المعاصر، جنيف، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات 1999، ص ص 13 - 24، - ماري جوزي دوميستيسي مت، مئة عام بعد لاهاي وخمسون عام بعد جنيف، جنيف، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات 1999، ص ص 59 - 78.
- تقرير الامين العام للأمم حول المتحدة سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، 23 اوت 2004، فقرة 50 .
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع تدابير العفو، جنيف، 2009، ص 5 .

- Mark . Freeman , *Truth Commissions and Procedural Fairness* , Cambridge University Press , 2006 , p 14 - 22.
- Priscilla B. Hayner , *Unspeakable Truths Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions* , Routledge , second edition , 2011 , p 31 .
- Sunge . Layal, *Ten principles for reconciling truth commissions and criminal prosecution* , pp 1072 – 1092 , in *The legal regime of the International Criminal Court*, Doris. José, Grasser. Hans, Bassiouni. Cherif, Leiden – Boston, Martinus Nijhoff Publishers, 2009, pp 1– 1119.
- Sassoli. Marco. *La premier décision de la chambre d appel du tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie (TPIY), Tadic compétence*, *Revue général droit international public*, Tome 100, 1994, p 105.
- *Report of the Secretary-General on the Establishment of a Special Court for Sierra Leone*, UN Doc. S/2000/915, paras. 22–24.
- Diane Orentlicher, *Report of the independent expert to update the Set of principles to combat impunity; Updated Set of principles for the protection and promotion of human rights through action to combat impunity*, 8 February 2005, E/CN.4/2005/102/Add.1.

- Prosecutor v. Joseph Kony, et al, ICC-02/04-01/05-1Decision on the Prosecutor's Application for Warrants of Arrest under Article 58, Pre-Trial Chamber II ,8 July 2005. Prosecutor v. 8 .
- Prosecutor v Furundgiza , (ICTY) IT-98-29-T, Trial Judgment, para 155.
- Prosecutor v Kallon (SCSL) SCSL-2004-15-AR72(E), Decision on Challenge to Jurisdiction: Lomé Accord Amnesty (13 March 2004)para (67) .

التهميش:

- ¹ - أنظر لأكثر تفصيل : شيندلر ديتريش ، أهمية اتفاقيات جنيف بالنسبة للعالم المعاصر ، جنيف ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، مختارات 1999 ، ص ص 13 - 24 ، ماري جوزي دوميسيتسي مت ، مئة عام بعد لاهاي وخمسون عام بعد جنيف ، جنيف ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، مختارات 1999 ، ص ص 59 - 78 .
- ² - Diane Orentlicher, Report of the independent expert to update the Set of principles to combat impunity; Updated Set of principles for the protection and promotion of human rights through action to combat impunity, 8 February 2005, E/CN.4/2005/102/Add.1.
- ³ - تقرير الأمين العام للأمم حول المتحدة سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع ، 23 أوت 2004 ، فقرة 50 .
- ⁴ - Mark. Freeman, Truth Commissions and Procedural Fairness , Cambridge University Press , 2006 , p 14 - 22.
- ⁵ - Priscilla B. Hayner, Unspeakable Truths Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions, Routledge, second edition, 2011, p 31.

⁶ - Sunge. Loyal , Ten principles for reconciling truth commissions and criminal prosecution , pp 1072 – 1092 , in The legal regime of the International Criminal Court, Doris. José, Grasser. Hans, Bassiouni. Cherif, Leiden – Boston, Martinus Nijhoff Publishers, 2009, pp 1 – 1119.

⁷ - Sassoli. Marco. La premier décision de la chambre d appel du tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie (TPIY), Tadic compétence, Revue général droit international public, Tome 100, 1994, p 105.

⁸ -The ICC's 2007 budget was \$146 million (93 million Euros), leaving it still some way behind the \$1.2 billion (762 million Euros) and \$1 billion (635 million Euros) spent by the International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia (ICTY) and International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR) respectively in their ten years of operation, a cost of between \$10–15 million (6.4–9.5 million Euros) per accused.

⁹ - Prosecutor v. Joseph Kony, et al, ICC-02/04-01/05-1 Decision on the Prosecutor's Application for Warrants of Arrest under Article 58, Pre-Trial Chamber II ,8 July 2005.

¹⁰ - أنظر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع تدابير العفو، جينيف، 2009، ص 5.

¹¹ - Prosecutor v Furundgiza , (ICTY) IT-98-29-T, Trial Judgment, para 155.

¹² - Report of the Secretary General on the Establishment of a Special Court for Sierra Leone', UN Doc. S/2000/915, paras. 22 – 24. (The Secretary-General explained that: while recognizing that amnesty is an accepted legal concept and a gesture of peace and reconciliation at the

end of a civil war or an internal armed conflict, the United Nations has consistently maintained the position that amnesty cannot be granted in respect of international crimes, such as genocide, crimes against humanity or other serious violations of international humanitarian law).

¹³ - Prosecutor v Kallon (SCSL) -2004-15-AR 72(E), Decision on Challenge to Jurisdiction: Lomé Accord Amnesty (13 March 2004), para 67.

¹⁴ - Priscilla B. Hayner, op.cit, p 30.

¹⁵ - Statement of the President of the African National Congress, Thabo Mbeki, on the Report of the Truth and Reconciliation Commission at the Joint Sitting of the Houses of Parliament, Cape Town,” February 25, 1999. (“The net effect of [the commission’s] findings is to delegitimize or criminalize a significant part of the struggle of our people for liberation) .

¹⁶ - For example the admitted killers of anti-apartheid activist Steve Biko were denied amnesty for the crime on the grounds that the killers claimed his death to be accidental. The panel rejected the argument that an “accidental” killing could be associated with a political objective, and noted that because none of the applicants was admitting to a crime, logic would hold that they could not receive amnesty for it while in the case of Amy Biehl, an American who was killed in a black township in a random anti-white attack, the applicants were granted amnesty, which seemed to suggest that some race-motivated acts would be accepted by the committee as political. Analysts have noted similar discrepancies in other rulings.

¹⁷ - Jeremy Sarkin, a South African lawyer who has undertaken the most in-depth analysis of the amnesty process, notes that : in identifiable cases

applicants limited their revelations to what they believed was in the public domain or was likely to emerge after further investigations).

¹⁸ - Just two months after the commission's final volumes were released, President Mbeki used his constitutional powers to pardon thirty-three convicted prisoners, mostly ANC and Pan-African Congress members who had tried but failed to obtain amnesty through the commission's process.

¹⁹ - Priscilla B. Hayner , op.cit , p 30 .

المطبعة - المركز الجامعي بـريكة - الجزائر